أكد على ان العمالة الوافدة تشكل عبئاً على ميزانية الدولة

وزير العمل: اصدار 43556 تصريح عمل جديداً وتجديد 42106 تصاريح خلال العام الماضي

قال وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي عبدالله الشعلة ان الوزارة نجحت في توظيف 9540 بحرينيا في مؤسسات القطاع الخاص كما حققت في الوقت نفسه توازنا بين عملية ادماج العمالة الوطنية في سوق العمل وزيادة نسبة البحرنة في المؤسسات والشركات وبين احتياجات القطاع الخاص في استقدام عمالة لبعض المهن والتخصصات غير المتوفرة في البلاد وفق شروط وضوابط محددة، وبشكل لا يؤثر على اداء مؤسسات القطاع الخاص ومقدرتها التنافسية وكفاءتها الانتاجية.

وضاف انه في اطار تطبيق تلك السياسة التوازنية قد اصدرت الوزارة 43556 تصريح عمل جديداً خلال عام 1998 كما قامت بتجديد 42106 تصاريح عمل خلال نفس الفترة، بالاضافة الى اصدار 15610 تصاريح لخدم المنازل او من في حكمهم وتجديد 6613 تصريحا لنفس الفئة خلال العام الماضي.

واضاف وزير العمل والشئون الاجتماعية قائلا ان تدني رسوم تراخيص استقدام العمالة الوافدة وتجديدها مقارنة بالدول المجاورة والدول الاخرى في العالم قد شكل عنصر تشجيع ووسيلة تحفيز لاصحاب الاعمال لاستقدام المزيد من العمالة الوافدة مما ادى ذلك بالتالي الى الاسراف الزائد في جلب هذا النوع من العمالة التي في مجملها عمالة رخيصة وغير مدربة تؤدي العمل بالاشكال والاساليب التقليدية المعتمدة على الكثرة العددية دون الاستفادة من التقنيات والمعدات الحديثة والمتطورة. وقد عبر الوزير عن تقديره لمساهمة العمالة الوافدة في تحريك النشاط الاقتصادي ودعم انشاء البنى الاساسية والمشاريع الاقتصادية والتنموية في البلاد الا انه الى جانب ذلك فهي تشكل عبئا على ميزانية الدولة وخدماتها التي تقدمها في المجالات الخدمية المختلفة، ناهيك عن انها تمثل شريانا نازفا يصب خارج جسم الاقتصاد الوطني ورافدا خارجا عن الخط المالي والاستثماري لاقتصاد الدولة. واشار الوزير ان ذلك يتضح بشكل مباشر في الضخ السنوي للتحويلات النقدية والمالية الى الخارج والتي رصدت من القنوات المالية الرسمية كمؤسسة نقد البحرين والمؤسسات المالية الاخرى بلغت خلال عام 1998 اكثر من 165 مليون دينار اي ما يعادل 440 مليون دولار امريكي.

واستطرد وزير العمل والشئون الاجتماعية قائلا ان وزارة العمل تنظر بكل الاهتمام والحرص الى عملية البحرنة كعملية شاملة تأخذ في الاعتبار رفع القدرة التنافسية للعمالة الوطنية وايجاد فرص للباحثين عن عمل في كافة مواقع العمل والانتاج وزيادة فرص التدريب والتأهيل المهني لهم لرفع مستوياتهم الفنية والمهنية، ودعم مساهمتهم ومشاركتهم في عملية التنمية الاقتصادية في البلاد.

وقال الوزير ان هذا التوجه يتم من

■ وزير العمل

خلال رفع نسب البحرنة في مؤسسات القطاع الخاص 5٪ سنويا مما يوفر المزيد من فرص العمل لابناء البلاد وتكون مقبولة وتتفق مع حجم التدفق السنوي من مخرجات التعليم ومن طالبي العمل، وتتماشى مع المستجدات الاقتصادية والمؤثرات التي تطرأ على واقع سوق العمل وترفع من القدرة المأمولة للاقتصاد الوطني.

واوضح وزير العمل والشئون الاجتماعية الى انه رغم النجاح النسبي الذي تحقق في مجال البحرنة وزيادة فرص العمل للبحرينيين نتيجة التعاون الواضح والمقدر من فعاليات القطاع الخاص ومؤسساته وشركاته الا ان الوزارة تطمح في زيادة هذا التعاون وتطويره وخاصة فيما يتعلق باساليب التوظيف والاحلال التدريجي للعمالة الوطنية.

واختتم وزير العمل والشئون الاجتماعية تصريحه قائلا انه ليس هناك شك بان التعاون الوثيق الذي يبديه القطاع الخاص واصحاب الاعمال والتنظيمات العمالية في البلاد سيعين وزارة العمل على مواجهة كافة التحديات التي تواجه المسيرة التنموية والاقتصادية ويمكن اطراف الانتاج الثلاثة من تخطي كافة العقبات للانتقال الى القرن القادم بثقة اكبر وبتفاؤل اكثر وبخطى اسرع لبناء هيكلية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.